صحافة ..
وصحفيون

الفصل الرابع

ردود على صحفي كبير

obeikandl.com

obeikandl.com

* مناقشة هادئة لسطور في رسائل هيكل إلى مبارك .

ردود على صحفي كبير
أين وحدة المعايير؟(١)

المؤكد أن الأستاذ محمد حسنين هيكل يتقن شرح أفكاره ومواقفه . والمؤكد أيضًا أنه يعرف قيمة المعلومات التي ينقب عنها ويبني عليها استنتاجه وتحليلاته .

هكذا فعل عندما تناول أول رسالة وجهها الرئيس الراحل أنور السادات إلى وزير الخارجية الأمريكي الشهير هنري كيسنجر يوم ٧ أكتوبر بعد أقل من ٢٤ ساعة على بدء العمليات العسكرية يوم ٦ أكتوبر عام ١٩٧٣ .

إنها الرسالة التي يتعهد فيها السادات بأن «القوات المصرية لن توسع جبهة القتال في سيناء ، ولن تعمل على زيادة عمقها» .

وعلى أساس هذا التعهد ، وضع كيسنجر خطته وخطة إسرائيل فيما بقي من أيام المعركة . ذلك أنه بعد أن اتضحت نية عدم تطوير الهجوم على الجبهة المصرية ، أتيح لإسرائيل الوقت لاستعادة الزمام بعد المفاجأة ، وأصبح في وسعها أن تركّز - وهي في حالة اطمئنان - على الجبهة السورية أولاً ثم تعود إلى الجبهة المصرية ثانيًا .. ، مستغلة تثبيت ميادين القتال ، دون مخاطر ، والتصرف عسكريًا بحرية على جبهاتها والوصول بالحرب في نهايتها إلى نتائج تختلف عن بداياتها .

■ ■ ■

وهي كارثة بكل المقاييس ، وقد تحدث عنها في أواخر التسعينيات من القرن الماضي المشير محمد عبد الغني الجمسي ، وندد بتلك الرسالة في حوار مع الإعلامية الكبيرة «هالة سرحان»، واستخدم أقسى الألفاظ .

والنظرة الموضوعية لأحداث التاريخ تفرض الاتفاق مع هيكل في تقييمه لعواقب وتداعيات تلك الرسالة .

« قائد » لا يصلح !

وإذا كان هيكل قد اقتنع - متأخرًا - بأنه في ظروف مصر . تكرست سلطة المؤسسة الواحدة ، بل سلطة الرجل الواحد .. فإن الموضوعية كانت تحتم عليه أن يتناول النتائج الكارثية لهذه السلطة الفردية التي ترسخت أكثر من أي وقت مضى في تاريخ مصر الحديثة بعد ٢٣ يوليو .

ففي ذات يوم كتب هيكل حول ما جرى في حرب يونيو عام ١٩٦٧ ليقول : «أعتقد أن جزءًا من مأساة ١٩٦٧ كان حبه - أي حب عبد الناصر - لعبد الحكيم عامر ، ذلك أن هذا الحب حال دون أن يقتنع ، بدرجة كافية ، بأن عبد الحكيم عامر لا يصلح للقيادة » .

وقال هيكل: أن عبد الحكيم عامر كان نصف فنان ونصف «بوهيمي» ولطيفًا جدًا ، ولكنه - عسكريًا - توقف عند رتبة الصاغ ، أي أنه يستطيع أن يقود كتيبة ، ولكنه لا يستطيع أن يقود جيشًا ... » .

ومع ذلك ، فقد كان عبد الناصر هو الذي اقترح تعيين عبد الحكيم عامر قائدًا عامًا للقوات المسلحة عام ١٩٥٣ بدلاً من اللواء محمد نجيب «رغم معرفته أنه لم يكن أصلح من يتولى هذه المسئولية ، باعتراف عبد الناصر نفسه بعد سنوات من

هذا التعيين ، كما يؤكد عبد اللطيف البغدادي في مذكراته . ولم يكن ترشيح عبد الناصر لعبد الحكيم لتولي هذا المنصب إلا لغرض سياسي حتى يضمن بذلك أن تصبح القوة السياسية إلى جانبه عن طريق مساندة الجيش له . وكان عبد الحكيم هو أصلح من يحقق له هذا الهدف بحكم الصداقة والثقة المتبادلة بينهما (مذكرات البغدادي) .

ودفعت مصر الثمن ، وكذلك كل العرب وحركات التحرر في العالم .

وكانت صدمة كبيرة لضباط الجيش أن يصدر قرار عبد الناصر بترقية عبد الحكيم عامر إلى رتبة المشير . ويعلق الكثيرون منهم - في وقت لاحق - بأن هذا القرار كان المقدمة لكارثة هزيمة يونيو ١٩٦٧ .

قضية الخلافة

وبمناسبة اهتمام الأستاذ هيكل بقضية الخلافة ، فإن عبد الناصر كان يتصور عندما عين عبد الحكيم عامر نائبًا أول له .. أنه يمكن أن يقود من بعده (أي يصبح خليفة له!) .

الأخطر من ذلك أن عبد الناصر - وفقًا لشهادة محمود رياض وزير الخارجية في ذلك الوقت - سأل عبد الحكيم عامر ، بعد كل ما حدث في حرب يونيو ، عن رأيه فيمن يتولى رئاسة الجمهورية ، فاقترح عليه عبد الحكيم اسم شمس بدران (وهو من أعوانه في الجيش وأحد المسئولين عن كارثة يونيو!) .

ويقول هيكل في كتابات سابقة : أن عبد الناصر اتصل به يوم الخميس ٨ يونيو ١٩٦٧ ليلاً وحدّثه في ما يريد أن يتضمنه الخطاب الذي سيعلن فيه أنه يتنحى عن رئاسة الجمهورية ، وكان رأيه أن يكون خليفته شمس بدران وزير الحربية!!

(والرجل ليس في حاجة إلى تعريف ويكفي أنه لأسباب عديدة يطول شرحها.. من أسباب الهزيمة!) .

ولم يكن هيكل (المحاور لعبد الناصر) مقتنعًا بشمس بدران (وأي عاقل في مصر لابد أن يكون غير مقتنع بهذا الاختيار) . واستقر رأي عبد الناصر على أن يكون خليفته هو زكريا محيي الدين .

بعد عبد الحكيم عامر وشمس بدران وزكريا محيي الدين يجئ دور أنور السادات.. نائبا للرئيس

لأن عليه .. « الدور! »

خلال سفر عبد الناصر إلى مؤتمر القمة العربي في الرباط بالمغرب في ديسمبر عام ١٩٦٩ .. يروي الأستاذ هيكل الواقعة التالية : «دعاني عبد الناصر إلى الجلوس بجانبه بعد إقلاع الطائرة ، كما كان يفعل دائمًا .. وفوجئت به يقول : هل تعرف ماذا فعلت اليوم؟ ولم أكن أعرف . وقال لي : كان أنور السادات سيمر عليّ لكي يصحبني إلى المطار ، وطلبت منه أن يجئ معه مصحفه . ولم يفهم ما عنيت بهذا الطلب . وعندما جاء .. جعلته يقسم اليمين ليكون نائبًا لرئيس الجمهورية في غيابي». وأبدى هيكل دهشته ، وسأله عن السبب الذي دعاه إلى ذلك ، فأشار عبد الناصر إلى معلومات عن مؤامرة لاغتياله أثناء وجوده في المغرب ، ثم قال : «إن الآخرين جميعًا - يقصد أعضاء مجلس قيادة الثورة - واتتهم الفرصة ليكونوا نوابًا لرئيس الجمهورية .. إلا أنور ، ولعله دوره الآن ، وعلى أية حال فهي فترة أسبوع على أرجح الأحوال » .

وبصرف النظر عن نفي مسئولين أمنيين مصريين لوجود مؤامرة على حياة

عبد الناصر في المغرب في ذلك الوقت ، إلا أن المثير للدهشة والاستغراب أن تكون هذه هي الطريقة وهذا هو الأسلوب الذي يحدد من سيكون رئيس جمهورية مصر الذي يخلف عبد الناصر في مرحلة من أدق المراحل في تاريخ مصر الحديث (بعد كارثة يونيو) . هكذا يتقرر مصير أمة!

وكنت دائمًا أشارك الدكتور فؤاد زكريا القول بأن أي مواطن مصري لابد أن يشعر بالإهانة حين يرى أن مستقبله ومستقبل بلده وأبنائه يتقرر بمثل هذا الاستخفاف . هل يصلح أن يكون حكم مصر بـ«الدور؟» .

لقد وضعه عبد الناصر على مقعد الخلافة ، ونسي أن يبعده عنه ، وهو معذور في هذا النسيان ، فقد كانت الأحداث جسامًا ، ولم يكن لديه من الوقت ما يسمح له بأن يتذكر هذا الموضوع : موضوع تعيين السادات . خليفة له في حكم مصر . لقد نسي الرئيس نائبه في مكانه إلى أن خلفه بعد موته !

تناقض في المواقف

في البداية أراد هيكل - في كتابه خريف الغضب - أن يقنعنا بأن اختيار عبد الناصر للسادات كان مجرد صدفة ، ولم يكن مقدرًا له أن يدوم أكثر من أسبوع ، وأن الاختيار يرجع فقط إلى أن السادات «عليه الدور» ، وأنه كان في ذهن عبد الناصر أن يغير قراره ، ولكنه انشغل بأعباء مسئولياته ، وأن بقاء السادات حتى موت عبد الناصر لم يكن إلا ضربة حظ جعلت الرئيس عبد الناصر «ينسى» هذا الموضوع (رغم أن هناك وقائع تتعلق بالسادات وتصرفاته كانت تكفي لتذكير عبد الناصر بقوة بموقع نائبه) .

ولكن .. إذا افترضنا صحة ذلك كله وصدقناه ، وإذا كان هذا هو ما رصده الأستاذ هيكل من وقائع .. فكيف سمع لنفسه بأن يقود الحملة الانتخابية للسادات

بحجة تفترض أن اختيار عبد الناصر له كان سليمًا وحقيقيًا وموفقًا .. وتعبيرًا عن رغبة عبد الناصر الأصلية والدائمة؟

لقد عرض علينا هيكل ، عقب اغتيال السادات ، في كتاب «خريف الغضب» ، كمية هائلة من المعلومات التي تشين السادات إلى أبعد حد ، فهو يتحدث عن انضمام السادات إلى الحرس الحديدي ، الذي كان يخدم أغراض الملك وخططه الدموية لاغتيال أقوى خصومه السياسيين ، والاتصال برجال القصر وتلقي رشوة مقدارها ألف جنيه «لكي يؤسس بيتًا ويشتري سيارة ويبدأ حياة جديدة» ، وغيرها من التصرفات المخجلة .

كيف يشرف هيكل - الذي يملك كل هذه المعلومات - بنفسه على إدارة الحملة الانتخابية للسادات في الاستفتاء (الذي لم يعد يثق به الآن وبأساليب الاستفتاءات عمومًا) على رئاسة الجمهورية بعد رحيل عبد الناصر؟

في تلك الأيام - أيام التمهيد للاستفتاء - أصبح هيكل يعلن أن : «جمال عبد الناصر اختار السادات لهذا المنصب بنفسه حين أحس باحتمال خطر على حياته» .

ثم ما معنى الدور الذي لعبه هيكل في مساعدة السادات على الإطاحة برجال عبد الناصر من قادة الحزب الحاكم (ما عرف بانقلاب ١٥ مايو ١٩٧١؟) ولماذا انحاز له؟

كل من قرأ الوقائع التي أوردها هيكل في «خريف الغضب» عن السادات وسلوكه وخطاياه ..، لابد أن يصيبه الذهول عندما يستعيد ما قاله هيكل نفسه عن السادات في عام ١٩٧١، مثلا :

كان أنور السادات في هذه الساعة الحاسمة من التاريخ هائلاً بأكبر مما يستطيع أن يتصور أو يصف أحد . كانت قراراته لمواجهة التطورات المفاجئة مزيجًا مدهشًا من

الهدوء والحسم .. تلك شهادة تاريخية لأنور السادات وشجاعته الأدبية والمادية في لحظات بالغة الصعوبة والخطر » .

ومثلا :

« لولا عناية الله مع أنور السادات .. لسقطت مصر في أعماق الظلام والخوف .. لقد تصرف بجرأة نادرة في لحظات خطر محدق! » .

وحدة المعايير

المرجو من الأستاذ هيكل أن يكون صاحب معايير لا تتغير بتغير الظروف والعهود والحكام ، وأن يطبق القواعد التي يراها صحيحة والمنطق الذي يراه سليمًا على كل المراحل ، فلا يستخدم قاعدة هنا وأخرى هناك .

وفي موضوع الخلافة ، كان عبد اللطيف البغدادي يقول: أن رأي عبد الناصر أن أسهل الحلول هو أن يعين من ينوب عنه «حسب الأقدمية الموجودة بين المجموعة (مجلس قيادة الثورة..!) .

وكان من المهم أن نعرف رأي هيكل في أفضل الوسائل للخلافة .. في عصر ليس بالتأكيد عصر «المؤسسة القوية الواحدة والسلطة الفعلية الواحدة وسلطة الرجل الواحد» . ذلك أن رسالة السادات إلى كيسنجر وطريقة خلافة عبد الناصر توضح أن هذا الأسلوب يجلب الكوارث .

أما عن حديث هيكل عن دور الطيران وعن الشرعية ، فإنه يحتاج إلى تعقيب آخر .

■ ■ ■

ردود على صحفي كبير:

* هل قدمت أمريكا نصائحها باستخدام الطيران لقمع الثوار؟

مصر .. ونصائح أمريكا(٢)

يقول الأستاذ محمد حسنين هيكل: أنه عندما شرع في وضع كتاب عن الثورة الإيرانية بعد سقوط النظام الشاهنشاهي ، .. طلب من قادة الثورة فتح الملفات والوثائق عن عصر الشاه دون قيود لكي يقرأ كل شيء قبل أن يكتب . وتمت الموافقة على طلبه . وتوجه هيكل إلى إيران ، وأخذ يقلب بين يديه ملفات القصور والوزارات في العصر الشاهنشاهي . وذات يوم ، ظهرت أمامه وثيقة من محفوظات قصر «نيافاران» الإمبراطوري .. قرأها وأعاد قراءتها مرات .

كانت الوثيقة عبارة عن مذكرات أمريكية مقدمة لشاه إيران محمد رضا بهلوي تنصحه بما يجب أن يفعله بعد القضاء على الثورة الإيرانية ، التي قادها الزعيم الوطني الدكتور محمد مصدق (الذي أثار غضب أمريكا الشديد بسبب تأميمه للبترول الإيراني) .

ويطالب الأستاذ هيكل .. الرئيس حسني مبارك بأن يقرأ هذه المذكرة الأمريكية «قراءة ربط ومقارنة» .

■ ■ ■

تتضمن المذكرة ضرورة بدء حملة مركزة لتقديم الشاه إلى شعبه باعتباره «أبًا» لهذا الشعب أو .. «كبير العائلة» ، واستعمال كل وسائل الدعاية لبناء مكانة وهيبة الشاه شخصيًا أمام كل طوائف الأمة ، وتوسيع نطاق طبقة الأغنياء التي هي أقرب بمصالحها إليه ، والاستعانة بوجوه جديدة يقدمها للحياة السياسية ويكون ولاؤها له مضمونًا أكثر من الوجوه التقليدية القديمة ، وإعطاء اهتمام كاف للمسائل الدينية ، واستعمال عبارات ودلالات دينية والظهور باعتباره حامي الدين ، والظهور كثيرًا لأداء الصلاة في المساجد ، خصوصًا في الأعياد والمناسبات ، وضرورة أن يتابع بنفسه أجهزة السيطرة كجهاز المخابرات وغيره من أجهزة الأمن الداخلي .

كلها نصائح نافعة لأي ديكتاتور أو طاغية في العالم يريد أن يضمن الإمساك بكل خيوط الحكم بين يديه ، ويسعى إلى تكوين قاعدة اجتماعية تسانده ، وتعزيز الوسائل الدعائية لنظام حكمه وتشكيل فئة اجتماعية ترتبط مصالحها المادية باستمرار حكم هذا الديكتاتور . كذلك ، فإنه مما يلفت النظر في هذه النصائح «المفيدة» الحرص على استغلال الدين في السياسة واستثمار تدين المواطنين عن طريق تقديم الحاكم لنفسه في الصورة التي تخدع العامة وبسطاء الناس ، لأنها توهمهم بأن هذا الحكم تقي وورع لا يرتكب الشرور وإنما ينفذ وصايا الدين ويناصر القيم السامية ويرعى الأخلاق ، بحيث تكون هذه «الصورة» ستارًا لارتكاب الجرائم والكبائر في حق الشعب .

إجراءات للحماية

غير أن الأستاذ هيكل يتوقف عند نصيحة محددة وهامة .. موجهة من أمريكا إلى الشاه ، وهي : أن عليه أن يولي اهتمامًا خاصًا بسلاح الطيران بالذات ، لأنه يملك ميزة محدودية الأفراد ، ولا محدودية قوة النيران ، وذلك إلى جانب إمكانياته الهائلة

في الحركة السريعة .

ويقول هيكل :

«بالسيطرة على الطيران ـ وهي أسهل من السيطرة على الجيش بأسلحته المتعددة والكبيرة والبطيئة في الوقت نفسه ـ فإن الشاه يستطيع ضرب أي تمرد ضده ، حتى إذا جاء من الجيش » .

ويقول هيكل: أن أمريكا قدمت نفس النصيحة للجنرال «ثيو» ـ التابع للولايات المتحدة ـ في فيتنام قبل انتصار الثورة الفيتنامية ، فقام بتعيين مارشال الجو «كاوكي» نائبًا له .

يصف هيكل الوثيقة بأنها «غريبة» . ويستنتج أن الشاه محمد رضا بهلوي نقل إلى الرئيس أنور السادات هذه النصائح خلال زيارته لمصر في يناير ١٩٧٥ .

وينقل هيكل عن الكاتب أنيس منصور ، في ذكرياته مع الرئيس السادات ، التي نشرها في جريدة «مايو» (عدد ٨ أكتوبر ١٩٨٢) ، قوله: أن السادات رد النصيحة إلى شاه إيران ، عندما حضر إلى مصر هاربًا ولاجئًا بعد انهيار نظام حكمه في طهران ، عقب ثورة الخوميني .

وكان أنيس منصور قد نقل عن السادات قوله بالنص :

«لقد أرسلت إلى الشاه بأن يبعث بكل سلاح الطيران إلى مصر قبل خروجه من إيران ، ولكنه لم يأخذ بوجهة نظري ، ولو فعل لتغير الموقف تمامًا ، فالذي يملك سلاح الطيران .. يملك قوة جبارة ولا يمكن أن يقهره أحد! » .

والمعنى الذي يقصده هيكل واضح ، وهو أن تعيين حسني مبارك في منصب نائب رئيس الجمهورية كان جزءًا من «مرحلة قمع» وشيكة أو «ضبط وربط» يريد

السادات أن يفتتحها وتواكب تعيين ممدوح سالم «الشرطي» في منصب رئيس الوزراء (بعد أن كان وزيرًا للداخلية) .. بمعنى أن السادات كان يتخذ الإجراءات لحماية نظام حكمه .

ولو أن استنتاجات هيكل اقتصرت على توقعاته بشأن «مرحلة القمع» أو «الضبط والربط» لكان الأمر يبدو مقنعًا ، تمامًا مثل اللقب الذي منحه السادات لنفسه ، وهو «كبير العائلة» أو «الرئيس المؤمن» تمشيًا مع النصائح الأمريكية ..

ولكن الذي يصعب الاقتناع به هو الربط بين تعيين حسني مبارك نائبًا للرئيس ، وبين منصبه كقائد للطيران ، وبين مرحلة القمع التي توقعها هيكل .

.. فهذا القمع يحتاج إلى قوات الأمن المركزي وقوات الجيش ، عند الضرورة ، وفي حالة أفلت الزمام رغم تدخل قوات الأمن ، .. أما الطيران فإنه من المستبعد تمامًا أن يكون سلاحًا للقمع إلا إذا افترضنا أن هناك انقسامًا حادًا داخل الجيش نفسه ، وهو حالة استثنائية وغير واردة بالنسبة لمصر وقت تعيين نائب للرئيس السادات . كما أنه من المستبعد أن يقصف الطيران حشودًا من المتظاهرين في الشوارع !

وربما تكون في ذهن هيكل تجربة سابقة من هذا النوع .

غير أن تلك التجربة .. حدثت في مصر ، وسبقت النصائح الأمريكية كلها ولم يذكرها هيكل في أي وقت ، وإليكم ما حدث بالفعل :

حادث فبراير ٥٤

بعد صدور قرارات ٢٦-٢٧ فبراير عام ١٩٥٤ بعودة اللواء محمد نجيب إلى رئاسة الجمهورية واستقالة مجلس قيادة الثورة وتشكيل حكومة مدنية برئاسة خالد

محي الدين وعودة الحياة النيابية خلال فترة أقصاها ستة أشهر ، وقعت تطورات معاكسة وخطيرة . فبعد ساعة واحدة من إبلاغ سلاح الفرسان وخالد محيي الدين بهذه القرارات تغير الموقف إلى النقيض .

في رئاسة الجيش ، احتشد الضباط ليوجهوا شتائمهم إلى خالد محي الدين ولكي يتهمونه بخيانة الثورة ، لأنه كان يطالب بالديمقراطية التي كانت هدفًا رئيسيًا لقوى التغيير منذ الصدام بين الحركة الوطنية المصرية وسلطة الاحتلال الإنجليزي والخديو وخلفائه من السلاطين والملوك .

وفي غرفة القائد العام ، احتشد أكثر من مائة وخمسين ضابطًا . كانوا في حالة غضب هيستيري وصراخ وبكاء .

ورغم أن البرنامج الأصلي للضباط الأحرار كان يتمسك بالديمقراطية والحياة النيابية ، إلا أن الزمن تغير وتغيرت معه المواقف وتغير الرجال . وترددت وسط هذا الحشد من الضباط صرخات تقول : «بلاش سلاح مدرعات» ـ الفرسان ـ (لأنه يقف مع الديمقراطية)! و.. «نلغي سلاح المدرعات!!» .

وأمسك عدد من الضباط بخناق خالد محي الدين .

صوت يصم الآذان

يقول خالد محي الدين في مذكراته ، 'لتي تحمل عنوان «.. والآن أتكلم» ، الصادرة عن مركز الأهرام للترجمة والنشر ص٢٧٨ ما يلي بالنص :

«... وبينما الهرج يسود المكان .. إذا بصوت سلاح الطيران يصم آذان الجميع . كانت الساعة حوالي السادسة والنصف صباحًا . ولمحت على صبري ـ الذي شغل منصب رئيس الوزراء في الستينات من القرن الماضي ـ يطل من النافذة ويجفف

دموعه . وسمعت جمال سالم ـ عضو مجلس قيادة الثورة ـ يقول : «أيوه .. كده» ، بل ويصرخ : «قولوا لسلاح الطيران: يجهّز الصواريخ ويضرب سلاح الفرسان!!» .

ورغم أن عبد الحكيم عامر بدا كما لو لم يكن يعرف بخروج الطائرات ، إلا أنه صرخ في الجميع مطالبًا بالهدوء ، ثم قال : «أنا أعلن أمامكم إلغاء القرارات (يقصد قرارات ٢٦-٢٧ فبراير بإعادة الديمقراطية والحياة النيابية) ، وأعلن أنني المسؤول عن القوات المسلحة!!» .

ونحن نعرف أن الثورة الوطنية ، التي قادها الدكتور محمد مصدق في إيران .. كانت في عام ١٩٥٣ ، وأن الانقلاب المضاد الذي قام به شاه إيران ، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية (والذي أسفر عن الزج بمصدق في السجن) وقع في أغسطس عام ١٩٥٣ .

ولم يذكر لنا هيكل ما إذا كانت النصائح الأمريكية للشاه قد نقلت إليه عقب الإطاحة بالدكتور مصدق مباشرة أم بعد فترة زمنية معينة . والتاريخ الوحيد الذي ذكره هيكل هو يناير ١٩٧٥ الذي يستنتج الكاتب الكبير أنه جرى فيه نقل النصائح من الشاه إلى السادات خلال زيارته لمصر .

فإذا كانت النصائح الأمريكية قد وصلت إلى مصر في نفس السنة (بطريقة ما) يكون استخدام الطيران في أزمة ١٩٥٤ بمثابة استجابة لهذه النصيحة . غير أن هذا الاحتمال .. مستبعد ، لأن الشاه لم يكن صديقًا لمجلس قيادة الثورة في مصر . وبالتالي فإن الأرجح أن تكون النصائح الأمريكية قد وصلت إلى مصر في يناير ١٩٧٥ (وهو ما يرجحه هيكل نفسه) .

وفي هذه الحالة يكون أعضاء مجلس قيادة الثورة ، المعارضون للديمقراطية والحياة النيابية ، قد عملوا بالنصيحة الأمريكية دون أن يعرفوا أي شيء عنها .

اعتراف متأخر

ولو أن الأستاذ هيكل يتوجس من حملات القمع .. لكان اعترافه بأن التجربة الناصرية تأخرت في حل مشكلة الحرية السياسية في وطنها قد حدث مبكرًا .. وقبل موعد هذا الاعتراف بثلاثين عامًا .

كذلك جاء اعترافه بأن «سلطة قوية واحدة ، وسلطة فعلية واحدة ، هي مؤسسة وسلطة الرئاسة » تنفرد بالوجود على الساحة .. متأخرًا جدًا .. وأيضًا اعترافه بأنه في «ظروف مصر» .. تكرست «سلطة المؤسسة الواحدة ، بل سلطة الرجل الواحد» .

وهيكل يعرف من الذي أرسى قواعد وأسس هذا النظام في الحكم . وكان ينبغي عليه - إنصافًا للتاريخ - أن يقرر من المسؤول عن ذلك ، وخاصة أن المجتمع المصري لم يكن على مدى خمسة آلاف سنة .. مجرد هرم يجلس على قمته «الملك الإلة» ، كما قال :

لماذا نهدر جهود أجيال من المصريين ، ونقول: أنه «من الغريب أن كل محاولات تحدي هذا الهرم لم تنجح إلى الآن ، ولا بالثورة؟» .

.. بل نجحت ، يا سيدي ، في لحظات تاريخية متكررة في انتزاع دساتير وفرض مجالس نواب تعبر عن إرادة الشعب ، ولذلك تركزت جهود السلاطين والملوك وأتباعهم في إعلان الحرب عليها . وكانت المعركة سجالاً بين هؤلاء وبين الأمة . وعندما تحرك الجيش في يوليو ١٩٥٢ لخلع الملك فاروق ، كان الدافع الأصلي لتحركه هو إزاحة رجل يعتدي على الدستور ، ويتحدى إرادة الشعب ، ويحل البرلمانات التي يفوز فيها حزب الأغلبية ، ويتآمر على الحياة النيابية ويشكل عقبة أمام الديمقراطية ، ويتحالف مع الاحتلال . ولقي هذا التحرك كل التأييد . لم يكن هناك ما يسمى بـ«ظروف مصر» .. فهذا البلد لا يشّذ عن سائر الأمم .

كان الشعب ينتصر أحيانًا ، ويتلقى الضربات في أحيان أخرى .. إلى أن جاءت «المؤسسة الواحدة» و «السلطة الواحدة» ، و«الرجل الواحد» .

وكان هيكل أول المؤيدين والمتحمسين لها ـ وعن اقتناع ـ ؛ لأنه ليس من طراز الصحفيين «الذين تنحني هاماتهم أمام الحكام في قصورهم ، وترتفع هاماتهم أمام الحكام في قبورهم» ، كما يقول .

أما حكاية «الشرعية» ، فإنها تحتاج إلى موضوع آخر .

■ ■ ■

obeikandl.com

ردود على صحفي كبير:

* كيف تعود «كل السلطات للشعب». بعد أن إنتهى «عهد التفويض»؟

بين الشعارات .. والواقع (٣)

الآن يطالب الكاتب الكبير الأستاذ محمد حسنين هيكل بإرجاع الأمور إلى الشعب، وبأن تكون في يده كل السلطات، لأن «عهد التفويض» قد انتهى.

وهذه المطالبة تشكل - في حد ذاتها - انقلابًا في تفكير هيكل الذي لم يطرح - في أي يوم من الأيام - هذا المطلب ولم يخطر على باله أن يفعل.

ويقرر هيكل من جانبه - وهو قرار منفرد - أن الشعب منح تفويضًا لجمال عبد الناصر وأنور السادات.

وبصرف النظر عن مواقف محددة اتخذها كل من عبد الناصر والسادات لقيت تأييدًا شعبيًا، مثل خلع الملك، وتأميم الشركة العالمية لقناة السويس، أو حرب أكتوبر «بالنسبة للسادات» فإن هذا لا يعني «التفويض» الدائم والمطلق، ولا يمكن اعتبار المظاهرات أو الاستفتاءات «غير النزيهة» بمثابة تفويض.

مسألة ... مزاج !

ولذلك لا يحق لهيكل أن يقرر أن الشعب منح تفويضًا لأحد، إلا إذا كان ذلك من خلال صناديق اقتراع في انتخابات حرة ونزيهة.

وينفرد هيكل بأن يقرر بأن هناك شروطًا وضعها الشعب لمنح التفويض على أساسها؟ من أين له أن يقرر ذلك؟ ومرة أخرى يقرر هيكل أن عهد التفويض قد انتهى كما لو كان ـ هو ـ الذي يصدر قرارًا بانتهاء التفويض .. إذا كان التفويض قد وجد أصلاً (!) ثم قرار سحب التفويض !

وهناك معايير يضعها الأستاذ هيكل للتفويض ، وكذلك للشرعية التي يوزعها بطريقة مسرفة على أوضاع وحالات كثيرة .

إنه ـ مرة أخرى ـ ينفرد بتحديد نوع وطبيعة القرارات «الكبرى» التي يمكن أن تستجيب لحركة التاريخ أو لمطالب تاريخية محددة واضحة في ضمير الأمة . وتجعل الحاكم يحصل على «تفويض مفتوح» أحيانًا . ومشروط في أحيان أخرى!

ويبدو أن هيكل هو المطلع على ما في ضمير الأمة ، كما أنه الذي يعرف اتجاه حركة التاريخ والمطالب التاريخية المحددة في كل الأزمنة والعهود .

ثم أين موقع علم السياسة من القول بأن الشعب المصري الآن «ليس في مزاج يسمح له بإعطاء تفويض مفتوح لأحد» ، وسبق أن جاء وقت ـ وقد يجيء في زمن آخر ـ كان فيه مزاج الشعب يسمح بإعطاء هذا التفويض! .

وأخشى أن يكون المزاج المقصود هو مزاج هيكل نفسه!

الإجراءات الاستثنائية

الجديد في رسائل هيكل أنه يقول ـ لأول مرة ـ ان الدولة في مصر أصدرت قوانين وأخذت إجراءات لا مثيل لها في أي نظام في العالم : فلديها من القوانين والإجراءات كل ما طلبته أسرة «محمد علي» لتثبيت دعائم حكمها ، وكل ما طلب الاحتلال البريطاني لبسط سلطته ، وكل ما طلبته «التجربة الحزبية» بعد ثورة ١٩١٩ ـ على حد

تعبيره! - سواء «لصراعاتها الداخلية» ، أو كل ما طلبه الإنجليز من هذه «التجربة» بضرورات حربين عالميتين .

هنا يتوقف هيكل ليكبح جماح نفسه ، ويضع «فرملة» على كلامه ، فقد جاء دور ثورة يوليو ١٩٥٢ .

عن هذه «النقلة» يقول : إن الثورة «أضافت إلى هذه الصلاحيات» ما وجدته «لازمًا» لما سعت إليه من تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية .

إذن .. فكل الإجراءات الاستثنائية - ومنها إلغاء دستور ٢٣ ، وإلغاء الأحزاب والتعددية ، وفرض حكم مطلق أسماه هيكل نفسه - أخيرًا - في رسالة سابقة بأنه حكم «الرجل الواحد» - كان بسبب «تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية!» .

ولم يجب هيكل هنا عن السؤال البريء : لماذا ؟

هل كان الشعب معاديًا لتلك التحولات؟ ألم يقرر هيكل آلاف المرات أنها لمصلحة الشعب؟ إذن ..لماذا تكون تلك الصلاحيات الاستثنائية وحملات الاعتقال وفرض الرأي الواحد والتنظيم الواحد وتكميم الأفواه .. «لازمة» - على حد تعبيره - ألم تكن التحولات متجاوبة مع حركة التاريخ؟

في بطن السلطة

ويبدو أن هيكل رأى أن التحولات ليست كافية ، كسبب لتلك «الصلاحيات» فأضاف إليها «ما اقتضته أحوال الحرب والسلام مع إسرائيل» ، ولكي تتضخم الصلاحيات إلى أقصى مدى ، يشعر هيكل بأن تلك الإجراءات اللازمة لمواجهة التطرف الديني ، والفتنة الطائفية و«ثورة الحرامية» في عهد السادات ثم مأساة اغتيال الدولة سنة ١٩٨١ «في عهد مبارك» .

وإذا كان هيكل على حق عندما يقول: أنه لم يحدث أن عهدًا من العهود ألغي ما سبقه من «صلاحيات» ، و«والأكثر دقة أن نسميها قوانين وإجراءات استثنائية مقيدة للحريات» ـ بل احتفظ كل منها بالقديم وأضاف إليه ... كما أن كل هذه «الصلاحيات» تراكمت وتكدست في بطن السلطة .. إذا كان كاتبنا على حق في ذلك .. إلا أنه ـ كالعادة ـ كان حريصًا على أن يقدم مبررات لهذه «الصلاحيات» في عهد عبد الناصر فقط ، رغم أن إلغاء الديمقراطية ومصادرة كل الحريات السياسية جريمة لا تغتفر في أي عهد من العهود ، والمفترض أنه أول من يعلم أن الحريات السياسية هي التي تحمي التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وإذا كان هيكل يعترض على رئاسة مبارك للحزب الوطني ، فهو على حق ونحن نؤيده تمامًا ، ولكن لماذا لم يعترض على رئاسة عبد الناصر للتنظيم الواحد الذي حمل أسماء مختلفة؟ ولماذا لم يعترض على رئاسة السادات للاتحاد الاشتراكي؟

مجموعة مقترحات

المهم أن هيكل انتظر حتى عام ١٩٨٢ ـ أي ثلاثين سنة ـ لكي يطالب بإعادة البناء السياسي والدستوري ، بل والإنساني لهذا الشعب .

وعندما ارتأى أن الوقت قد حان «لإرجاع الأمور إلى الشعب» .. وبأن تكون «في يده كل السلطات» .. ما هي الآلية أو خطة العمل التنفيذية لإرجاع كل الأمور إلى الشعب .

هنا.. لا نستطيع أن نكتم الدهشة .

يقترح هيكل تشكيل هيئة «خاصة» من عدد محدود من الشخصيات العامة التي يلتقي الإجماع على حكمتها ونزاهتها لتقر برامج عمل من يريدون تشكيل أحزاب

سياسية ، على أن تكون هذه المشروعات مصحوبة بتوقيعات موثقة من مائة ألف ناخب على الأقل .

وبطبيعة الحال ، فإن هذه الهيئة ستكون بالتعيين ، لأن هيكل لم يشر - على الإطلاق - إلى أنها هيئة منتخبة كذلك يقترح هيكل تشكيل لجنة «قومية» تضع مشروعًا لدستور جديد .. وبطبيعة الحال فإن هذه «اللجنة» بالتعيين .. أيضًا .

هل هذه هي طريقة وضع كل «السلطات في يد الشعب؟» وهل سيكون هناك فارق كبير بين هذه الهيئة «الخاصة» واللجنة «القومية» ، وبين الهيئات واللجان الحالية؟

ويريد هيكل من مبارك أن يتنحى عن السلطة ابتداء من شهر مارس ١٩٨٤ ، ثم يتقدم لترشيح نفسه من جديد على أساس الدستور الجديد لمدة رئاسة أخرى واحدة ، ويتقدم معه على نفس البطاقة رجل يختاره نائبًا للرئيس .

وهذا هو الشيء الوحيد الجديد الذي يطرحه هيكل : أن تكون الرئاسة مدة واحدة لخمس سنوات أو ست سنوات ، وفي السابق لم يبد هيكل أي تحفظات على بقاء أي رئيس في موقعه مدى الحياة .

على أنه لم يذكر كلمة واحدة عن انتخاب الرئيس من بين أكثر من مرشح مما يعني الإبقاء على النظام الرديء السابق ، وهو أن يرشح مجلس الشعب بأغلبية الثلثين شخصًا واحدًا للرئاسة ، ويطرح للاستفتاء رغم أن هيكل سبق أن انتقد نظام الاستفتاءات - لأول مرة أيضًا - ما لم تقرر اللجنة «القومية» شيئًا آخر في دستورها الجديد .

حكاية الشرعية

تتردد كلمة «الشرعية» كثيرًا في رسائل هيكل .

وأنظمة الحكم التي ساندها هيكل لا تكترث كثيرًا بالشرعية ، ولا تعترف

بالدستور .. إلا على الورق ، وفي مختلف الظروف يظهر «فلاسفة» قادرون على محاولة إقناع الناس بأنهم يعيشون في ظل شرعية من نوع جديد .

وتبدو معايير الشرعية عند هيكل غريبة نوعًا .

فقد تولى منح الشرعية للخلافة العثمانية ، ولا نعرف على أي أساس ، ويذهب إلى القول بأن الأمة العربية قبلت بهذا «النظام الشرعي»!!

طريق الانتخابات

وكان المفكر السياسي «ماكس فيبر» يؤكد أنه بدون الشرعية ، فإن أي حكم أو نظام يصعب عليه أن يملك القدرة الضرورية على إدارة الصراع بالدرجة اللازمة لأي حكم مستقر لفترة طويلة .

وكما كان الكاتب الكبير أحمد بهاء الدين يقول : فإن مجرد الوجود في السلطة ، مهما طال الزمن ، لا يجعل هذه السلطة شرعية ، فقد يكون وجودًا بحكم القوة لا بحكم الرضا ، وقد يكون اغتصابًا للسلطة ، وليس تفويضًا بها ، وأي حكم قد يتمكن من تحقيق استمرار وضع ما على طريق القوة أو العادة ، ولكن العلاقة بين الحاكم والمحكوم تظل هشة ، ومصدر ضعف للسلطة وللوطن معًا .

وفي اعتقاد كاتب هذه السطور أن القول بـ«اقتناع» الشعب «بأحقية السلطة وجدارتها» أو «القبول الشعبي» على أساس أن هذا الاقتناع والقبول يشكلان «الشرعية» ، لم يعد يتفق مع منطق العصر ؛ لأنه لا يمكن الحكم بوجود هذا «القبول» أو «الاقتناع» إلا من خلال انتخابات حرة ونزيهة .

ويقرر القانون الدولي أن الحكم يكون شرعيًا إذا انبثق من خلال مؤسسات شرعية .

الشعارات والواقع

ويقول هيكل: أن مصر خرجت - بعد ثورة يوليو - إلى المشرق، داعية وساعية إلى وحدة إرادة الأمة في إطار نظام عربي فاعل، وقد امتدت هذه الفترة من قبل حرب السويس سنة ١٩٥٦ إلى ما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣.

ها نحن نعاني مرة أخرى من التناقض الصارخ بين الشعارات والواقع القائم، ففي الوقت الذي أخذت فيه القوى القومية على عاتقها تحرير فلسطين، كان ما جرى هو احتلال إسرائيل لما تبقى من فلسطين بالإضافة إلى أراض عربية أخرى!

ولم تتعثر «الحقبة القومية» في سنة ١٩٧٤ فقط، كما يقول هيكل: «حين باشرت مصر انسحابها، من النظام العربي» - على حد تعبيره - فقد تعثرت مع محاولات ضرب الثورة العراقية، بسبب الإصرار على تصدير التجربة الناصرية في عام ١٩٥٨، وتعثرت بسبب الأخطاء التي ارتكبناها في الوحدة المصرية السورية، وجاءت هزيمة الخامس من يونيو ١٩٦٧ لكي تفضح ما كان خافيًا في التكوين الاجتماعي للأنظمة السياسية الحاكمة «الهشاشة والتخلف العلمي والمعرفي وعجز وفساد الأجهزة»، ولكي تعلن بداية «الحقبة الإسرائيلية» التي انقطعت مع حرب أكتوبر ١٩٧٣، لكي تستأنف عملها وتأثيرها بعد أن استمر الاحتلال الإسرائيلي لكل فلسطين والجولان السورية، فقد وجدت أمريكا أن إسرائيل أصبحت القوة العسكرية التي يمكن أن تعتمد عليها، أكثر من أي وقت مضى لتأديب خصومها في المنطقة.

■ ■ ■

ردود على صحفي كبير:

* كان هناك من يدافعون عن الاستقلال والوطن والحرية والديمقراطية.. وكان هناك أيضا من يتجاهلون إرادة الشعب ودوره.

هذا هو التاريخ (٤)

لم نسمع شيئًا يمت بصلة لمنطق رجل لعب دور المتحدث باسم ثورة ٢٣ يوليو .. فلم يكن في حديثه ما يمت بصلة إلى تاريخ الحركة الوطنية والشعبية قبل ٢٣ يوليو، وإنما كان أقرب إلى التعاطف مع الملك .

وترددت في أحاديثه كلها لغة رجال القصر والانقلابيين المناهضين للدستور وللديمقراطية .

ولم ينفعل هيكل بالحركات الشعبية المدافعة عن الدستور والمطالبة بالديمقراطية والحريات السياسية والنقابية ، ولم ينفعل بإلغاء معاهدة ٣٦ وانطلاق الحركة الوطنية ضد الاحتلال .. وإنما اجتذبته حكايات القصور والدسائس السياسية وألاعيب الكبار وحركات قطع الشطرنج على ساحة مناورات الدهاة من الساسة وحرف النون الذي يوجد في اسمه ويغيب عن اسم الدكتور محمد حسين هيكل!

ترك جانبًا .. نضال الشعب المصري ضد الأحلاف والقواعد الأجنبية والصراع بين حزب الأغلبية والقصر ، لكي يروي لنا وقائع هامشية عن رجال كان دورهم يقتصر على اتخاذ مواقف معادية للشعب .

■ ■ ■

ووصل الأمر بهيكل إلى أن يعلن أكثر من مرة - وإن كان قد استدرك في الحديث الأخير في محاولة للتخفيف والتعديل - أن الوفد تولى الحكم - في كل مرة - بطلب من الإنجليز ! (في المرة الأخيرة قال : أن ذلك حدث في معظم الحالات!!) .

وهكذا .. لا مكان لإرادة الناخب المصري ولا دور للشعب في فرض حزب الوفد على تحالف القصر والإنجليز .. ويصبح وجود الوفد في الحكم رهنًا برغبة الإنجليز في اللجوء إلى الشرعية لحماية مصالحهم!

تشويه مؤسف

والآن .. جاء دور تشويه إضراب عمال شركة الغزل الرفيع في كفر الدوار.. فيقرر هيكل أن عناصر من أحزاب شيوعية اشتركت مع مجموعات من رجال الملك وأولهم بعض رجال إلياس أندراوس باشا (الذي كان العضو المنتدب للشركة) في هذا الإضراب!!

ها هم عمال مصر يتحولون - في نظر هيكل - إلى مجرد أداة يحركها الباشوات الرأسماليون ، ويتعاون الشيوعيون مع هؤلاء الباشوات من رجال القصر الملكي في إثارة العمال وتحريضهم على الإضراب !

والمفترض أن هيكل يعرف أن الشيوعيين والباشوات على طرفي نقيض ، وأن عمال مصر أكثر وعيًا من الوقوع في هذا الفخ أو المنزلق .. وأن الإضراب كانت له أسبابه العديدة التي تتعلق بظروف العمل في تلك الشركة والمظالم البشعة التي تعرضوا لها ، والتي يمكن أن تستغرق صفحات لشرحها .

بل إن هيكل تجاهل تمامًا أن العمال المصريين شكلوا مجموعات عمالية لحراسة المصانع من أي محاولات تخريبية لأنهم كانوا يدركون أن أعداءهم يريدون إفساد الإضراب وتشويهه لإيجاد مبرر أو ذريعة للتنكيل بهم .

ديكتاتورية صناعية!

ويتجاهل هيكل أنه في الوقت الذي كانت الحركة النقابية تستعد فيه لعقد مؤتمر لإعلان اتحادها العام ، صدر قرار من مجلس القيادة بمنع قيام اتحاد عام للعمال . وكان صاحب اقتراح منع قيام اتحاد عام للعمال هو سيد قطب «أحد قادة الإخوان» ـ وفقًا لشهادة خالد محيي الدين ـ وكان يعمل في ذلك الوقت مستشارًا لعبد المنعم أمين ، عضو مجلس القيادة الذي كان يشرف على وزارة الشئون الاجتماعية .

وكانت حجة سيد قطب أن مثل هذا الاتحاد سيكون «مناوئًا للثورة» وأن الشيوعيين سوف يسيطرون عليه ، ويتجاهل هيكل أن سيد قطب أسهم في إعداد مشروع قانون جديد لعقد العمل الفردي ، وأن عبد المنعم أمين تحمس لهذا المشروع حماسًا شديدًا رغم أنه كان مجحفًا إجحافًا شديدًا بحقوق العمال فهو يحرم الإضراب ويسمح بالفصل التعسفي . وفي مناقشة صريحة أجراها خالد محيي الدين مع عبد المنعم أمين ، قال الأخير ، بوضوح وبالحرف الواحد :

«إننا بحاجة إلى ديكتاتورية صناعية طالما أننا قررنا إقامة ديكتاتورية عسكرية ».. هذا هو عبد المنعم أمين الذي ترأس المجلس العسكري لمحاكمة زعماء العمال المضربين في كفر الدوار ، والذي أصدر حكمًا بالإعدام على العاملين خميس والبقري .

***

الإعجاب ... لمن؟

أما عن تنظيم «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني» «حدتو» ، الذي نال النصيب الأكبر من حملة هيكل باعتباره تنظيمًا تابعًا لليهودي هنري كورييل ، صاحب الصلات الوثيقة والواسعة ، بكل القنوات المفتوحة مع إسرائيل

والمخابرات الإسرائيلية ومؤسس تنظيم الشيوعيين الذين «لديهم مشكلة مع الوطنية» .

.. فإن القاضي أحمد فؤاد ، الذي كان مسئول تنظيم منظمة «حدتو» داخل القوات المسلحة ، هو الذي اختاره جمال عبد الناصر لكي يمنحه إعجابه ، حسب تعبير خالد محيي الدين .

ويقول خالد محيي الدين في كتابه «الآن أتكلم» :

«توثقت العلاقة بـ«حدتو» عن طريق علاقة وثيقة ومستديمة بيني أنا وعبد الناصر وبين أحمد فؤاد . وكثيرًا ما كان عبد الناصر يلتقي منفردًا بأحمد فؤاد ويجري معه مناقشات طويلة حول الموقف السياسي المحلي والدولي ، لكنه أبدًا لم يفكر في الانضمام إلى حدتو » .

إذن .. كيف كان عبد الناصر يعقد كل تلك الاجتماعات والمناقشات مع مسئول في منظمة تابعة لرجل المخابرات الإسرائيلية ؟!

بل إن هذه العلاقة هي التي جعلت منظمة «حدتو» تحتضن باهتمام مبالغ ، كل الاحتياجات الفنية للضباط الأحرار ، سواء الكتابة على الآلة الكاتبة أو الطباعة أو توزيع المنشورات .

«المفتي» .. و« المعلم !»

وكاتب هذه السطور ليس في موقف الدفاع عن «هنري كورييل» ، الذي اعتبره هيكل «مؤسس الشيوعية في مصر » ، و«مفتي اليسار» ، بل «ومعلم اليسار في مصر لسنوات طويلة» .. فقد كنت من المعارضين والمناهضين للرجل ومواقفه وخطه السياسي . ولكنني أبحث عن الاتساق في مواقف هيكل الغريبة .

ولم يزعم الشيوعيون المصريون يومًا أنهم أرادوا أن يكونوا مولدًا لنظام جديد في مصر في عام ١٩٥٢. وكان نشاطهم - كما هو معروف - يتركز على مواصلة انتهاج خط الصدام مع المستعمرين الإنجليز، الذي بلغ الذروة بإلغاء معاهدة ١٩٣٦، وبدء الكفاح المسلح ضد الاحتلال في منطقة القناة، والحرص على كبح جماح النزوع الديكتاتوري لصالح خط ديمقراطي يعيد الحريات السياسية والنقابية للمصريين.

فالمسألة لم تكن مسألة «مولدات لنظام جديد» وإنما استكمال مهام الحركة الوطنية الديمقراطية في مصر بعد أن تحررت البلاد من النظام الملكي الذي كان يتحالف مع المستعمرين ضد الحركة الوطنية ويتآمر كل يوم على الحرية والديمقراطية ويستند إلى أحزاب الأقلية ويستخدم الإخوان ضد الوفد، في أحيان أخرى.

***

لقاء في باريس

يروي الكاتب السياسي أحمد حمروش «من قادة ثورة يوليو ورئيس اللجنة المصرية للتضامن ومنظمة التضامن الأفرو آسيوي الآن» في كتابه «نسيج العمر» قصة لقائه مع هنري كورييل في باريس عام ١٩٥٩.

كان كورييل قد غادر مصر قبل ثورة يوليو بعامين، وتبرع بقصره في الزمالك «المؤسس على طراز لويس الخامس عشر ليكون مبنى للسفارة الجزائرية».. وسمع أحمد حمروش عن دعم كورييل لثورة الجزائر وعلاقته الوثيقة مع الزعيم الجزائري أحمد بن بللا.

وعرف حمروش من كورييل كيف كانت فرنسا تريد أن تكسب في القاهرة حربًا كانت

تخسرها في الجزائر ، ولذلك دبرت العدوان الثلاثي على مصر بعد تأميم قناة السويس .

ويقول حمروش : «كان كوريل متفهمًا لطبيعة ثورة ٢٣ يوليو ، ومؤيدًا لخطها الوطني ، ومساندًا لخطوات زعيمها جمال عبد الناصر ، ولذلك حاول مع مجموعة من المصريين المقيمين بالخارج ، التحذير من أخطار أي مغامرة عدوانية ضد مصر » .

ويؤكد حمروش أن كوريل استطاع أن يحصل على خطة العدوان الثلاثي والغزو ويسلمها إلى خالد محيي الدين ، الذي كان يقيم في جنيف «بعد إبعاده عن مصر» ، والذي قام ، بدوره بإبلاغ هذه الخطة لجمال عبد الناصر .

رواية ساذجة

هنا تبدو رواية هيكل عن ولاء كوريل لفرنسا بالغة السذاجة ، وخاصة أن هناك من يؤكد أن اغتياله في ١١ مايو عام ١٩٧٨ تم بالتعاون بين المخابرات الفرنسية ومخابرات حكومة جنوب إفريقيا العنصرية .

ويقول حمروش : «تحدث كوريل معي طويلاً عن موقفه المبدئي الثابت بضرورة تحرير الأراضي العربية المحتلة ـ في لقاء آخر بعد عدوان يونيو ١٩٦٧ ـ والسعي إلى إقامة سلام بين الدول العربية وإسرائيل [وهو ما تسعى إليه جميع الحكومات العربية الآن ، دون أن ينتقدها هيكل ويتهمها بالعمالة لإسرائيل] . وأكد كوريل لحمروش أن إسرائيل ليست كتلة صماء ، وأن فيها عناصر من أنصار السلام (ربما كان ذلك صحيحًا في ذلك الوقت) ويجب استغلالهم للضغط على الحكومة الإسرائيلية إلى جانب ما تقوم به مصر من ضغط في حرب الاستنزاف «وجهة نظر» .

قرار عبد الناصر

هنا نصل إلى النقطة الحاسمة التي تجاهلها هيكل تمامًا .

يقول حمروش : «لم أكن حرًا في اتخاذ خطوات في هذا السبيل بمبادرة خاصة دون إبلاغ جمال عبد الناصر ، وعندما عدت إلى القاهرة ، وضعت صورة كاملة بكل ما سمعت أمام عبد الناصر «الذي صرح لي بالسفر إلى باريس لمواصلة الاتصال بهنري كورييل لمعرفة إبعاد هذه الاتصالات ، وما يمكن أن تثمره من نتائج » .

بل إن حمروش يضيف قائلاً : أن سامي شرف مدير مكتب جمال عبد الناصر ، أبلغه بأنه كانت هناك صلة مع كورييل عندما كان يساعد ثورة الجزائر وأن أحمد بن بللا طلب السماح له بالعودة إلى مصر ، وأن هذا الطلب كان موضع بحث .

مطلوب .. تفسير

وكلنا نعرف مدى عمق وطنية أحمد حمروش أحد رجال يوليو وموضع ثقة عبد الناصر . فإذا كان حمروش يقول لنا: أنه ذهب إلى فرنسا مرة أخرى لمقابلة هنري كورييل بعد أخذ موافقة جمال عبد الناصر .. فإن علينا أن نطلب تفسيرًا من هيكل بشأن ما قاله في قناة الجزيرة .

وإذا كان ما يصل إلى كورييل من معلومات .. تقوم المخابرات الإسرائيلية بتوصيلها مباشرة إلى لندن وباريس ... كما قال هيكل . فكيف يقول حمروش ، الذي يتمتع بأعلى درجة من المصداقية في الدوائر الوطنية المصرية والعربية ، وبالحرف الواحد :

«كنت معه . مع كورييل . على موقف واحد فيما يختص بالقضية الفلسطينية » .

خلل وأخطاء

ثمة أخطاء ومواضع خلل فيما يقوله هيكل.. فالانقسام في المعسكر الشيوعي حدث في الستينيات وليس في مطلع الخمسينيات ، كما يقول .

وهو يعترف بأن الحركة الشيوعية المصرية كان لها قادتها المتميزون من أمثال

أبو سيف يوسف وإسماعيل صبري عبد الله وفؤاد مرسي ونبيل الهلالي .

ومع ذلك ، فقد تجاهل تمامًا ذكر أي شيء عن نشاطهم ومواقفهم في نفس تلك الفترة التي يتحدث عنها ، لكي يصور الأمر على أن «كوريل» هو كل شيء .. بينما هو يعلم - قبل غيره - أن كوريل ليس الحركة الشيوعية المصرية . كما يعلم أن هناك مواقف واضحة للشيوعيين من قضية فلسطين ، وأن كتبًا صدرت بأقلام شيوعية (منها كتاب «فلسطين بين مخالب الاستعمار» لصادق سعد) تطالب بمنع اهجرة اليهودية إلى فلسطين منعًا باتًا ومنع انتقال الأراضي العربية إلى اليهود .. وتساند الشعب الفلسطيني مساندة مطلقة .

غير أن مواقف الشيوعيين تميزت بسمة رئيسية «لم يذكر هيكل موقفه منها» وهي رفض فكرة أنها حرب دينية ضد اليهود كيهود ، والتركيز على دور الاستعمار البريطاني في تغذية وتشجيع وتحريض الحركة الصهيونية ضد العرب الفلسطينيين .

فما هو وجه اعتراض هيكل على مثل تلك المواقف؟ الطريف في الأمر أن ما يأخذه هيكل على كوريل من أفكار تجاه قضية فلسطين .. أصبح تحقيقها .. أقصى أحلام العرب الآن !!

وحتى هؤلاء الذين أيدوا قرار التقسيم «في ذلك الوقت» لا يستحقون توجيه اللعنات إليهم ، لأنهم قالوا: أنه أسوأ الحلول ولأنه ثبت أن المواقف الأخرى أدت إلى كوارث مروعة لم نستطع علاجها حتى الآن ، وأن الذين عارضوا التقسيم لم يكونوا جادين في معارضتهم ولم يتخذوا مواقف أو ينتهجوا سياسات من شأنها إحباط هذا التقسيم . بل العكس هو صحيح .

وكما هو معروف ، فإن قسمًا من اليسار المصري عارض مشروع التقسيم واعتبره في غير صالح قضية فلسطين .

ولم يكن الشيوعيون - ولا حتى كوريل - مسئولين عن هزيمة الخامس من يونيو التي جعلت من إسرائيل دولة «عظمى» في المنطقة بل أقوى دولة في الشرق الأوسط .

وبدلاً من أن يقدم هيكل كشف حساب ويبحث عن المسئولين عن أكبر كارثة في تاريخ مصر الحديث .. يهدر وقتنا في البحث عن «مولدات» وفي حكايات لا تقدم ولا تؤخر ، ولا تنطوي على أي دروس في التاريخ .

■ ■ ■

obeikandl.com

نبذة عن المؤلف

* تخرج في قسم الفلسفة بكلية الآداب ، جامعة القاهرة ، وأمضى عامين في دراسات عليا للماجستير .

* التحق بالعمل في قسم الأخبار بالإذاعة المصرية ، ولكن مباحث أمن الدولة اعترضت على استمراره في العمل هناك .

* عقب تعيينه مدرسًا للفلسفة ، وقبل أن يسجل موضوع البحث للماجستير ، تم اعتقاله لمدة خمس سنوات ، تنقل خلالها بين معتقلات القلعة والفيوم وأوردي ليمان إلى زعبل والواحات وصدر قرار جمهوري بفصله من مهنة التدريس . وأفرج عنه من السجن الحربي .

* التحق بالعمل بصحيفة «الأخبار» في نوفمبر عام ١٩٦٤ محررًا بالقسم الخارجي ثم أصبح رئيسًا للقسم ثم نائبًا لرئيس التحرير .

تولى في نفس الوقت منصب مدير تحرير مجلة «الكاتب» التي كانت تصدرها وزارة الثقافة .

* فصل من جميع أعماله في ٤ فبراير ١٩٧٣ بواسطة «لجنة النظام» بالاتحاد الاشتراكي العربي . وقال الرئيس أنور السادات ، في وقت لاحق ، أنه صاحب القرار .

* التحق بالعمل في صحيفة «الثورة» العراقية في أول أغسطس ١٩٧٣ ، وتولى تدريب مجموعة من الصحفيين الشبان .

* غادر العراق في نهاية شهر مارس عام ١٩٧٥ قبل انتهاء مدة عقد العمل بينه

وبين الصحيفة . لكي يتولى موقع مدير تحرير مجلة «البلاغ» اللبنانية . وظل في لبنان خلال فترة الذروة في الحرب الأهلية ، وتعاون في تحرير مجلة «الهدف» ، الناطقة باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .

* عاد في سبتمبر ١٩٧٦ لكي يستأنف عمله في «الأخبار» .

* تولى رئاسة تحرير صحيفة «الأهالي» لثماني سنوات قبل أن يقدم استقالته .

* أصدر عدة كتب أهمها : «سارتر: مفكراً وانساناً» بالاشتراك مع آخرين - «امريكا والعالم» - «نوبار في مصر» - «الأكراد: الأساطير والثورات والحروب» - «فيتنام: الجريمة والمأساة» - «مقاتل من فيتنام» -«حراس الخليج» - «سكارليت» .

* سافر إلى عدة دول وقام بتغطية الحرب الفيتنامية وتغطية الحرب في نيجيريا ضد انفصال إقليم بيافرا ، وتغطية التحركات الشعبية في بولندا ، وثورة مايو عام ١٩٦٨ في باريس ، والثورة الساندينية في نيكارجوا والحرب في غينيا والثورة الثقافية في الصين ثم التطورات اللاحقة هناك والأحداث المتلاحقة في روسيا وكل ما يتعلق بتطورات الموقف في كوبا ، والتقى مع العديد من رؤساء الدول والقادة الكبار ، من أمثال : الجنرال جياب بطل النصر الفيتنامي على فرنسا وأمريكا والزعيم الكوبي فيدل كاسترو وأسرة أرنستو شي جيفارا ، والرئيس الغيني سيكوتوري ، ورئيس الكونغو برازافيل ماريان نجوابي ، والرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران . ورئيس وزراء اليابان ، والرئيس الفلسطيني عرفات ، والزعيم الفلسطيني جورج حبش وقادة آخرين، وكتب مئات الموضوعات عن تلك الرحلات والمقابلات مع الزعماء .

■ ■ ■

obeikandl.com

مكتبة جزيرة الورد
القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل
ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٤٠٤٦ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤
Tokoboxo_5@yahoo.com